الشارع ليس ساحة صراع.. كيف نحمي الاختلاف قبل أن ينفلت؟

نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

الورقية المستقلة الأولى بعد التحرير

العـدد 26 ـ الأحـــد 26 نيســان «أبـريــل» 2026

www.ninarpress.net

الدور السعودي في تعميق الاستقرار السياسي في سوريا

شركات صناعة البيتون المسلّح بحاجة إلى حلول ملموسة
6

اتحاد الكتاب العرب والمسافات الفاصلة بين المكتوب وما تحقق
10

الافتتاحية

البحث عن مخرج لأزمات البلاد.. هل سيحدث؟

أسامة آغي

لا تزال أحوال السوريين السياسية والاقتصادية والمعيشية بحاجة إلى منظور مختلف عما جُرّب من قرارات ومراسيم وأحداث، ودليلنا في ذلك هو الواقع الملموس الذي يعيشون بصورة واضحة على مختلف أصعدة حياتهم اليومية.

لا يزال عبء سعر ربطة الخبز يخيّم على قدرات غالبية الناس في سورية، في وقت تنخفض فيه قدراتهم الشرائية لتأمين الحدّ الأدنى للعيش، فالليرة السورية لا تزال تخسر من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، والبلاد كما هو ملموس لم تخرج بعد من أنشوطة العقوبات المفروضة عليها رغم كثرة الحديث حول ذلك.

كذلك حال الناس بمواجهة رفع أسعار الطاقة الكهربائية أو بمواجهة رفع سعر المشتقات البترولية والغاز يزيد من عجزهم المعيشي، ويضعهم في خانة تساؤلات مشروعة عن سلامة بعض قرارات الحكومة الانتقالية في هذه الأمور.

إن مناقشة الحال المعيشية وأوضاع البلاد الاقتصادية لا يمكن الوصول فيها إلى نتيجة بدون مناقشة الحال السياسية في البلاد. فمجلس الشعب لم تُعقد جلساته بعد، رغم أن المنوط به هو محاسبة الحكومة من جهة، وسنّ القوانين من خلال حركة الواقع من جهة ثانية، وبما يخدم تطور الأوضاع كلها.

الحياة السياسية الإيجابية لم تجد قاعها القانوني بعد، وهذا من شأنه إضعاف المشاركة الوطنية الواسعة للطيف السياسي السوري في المساهمة باستقرار البلاد سياسياً، ودفع عجلة تطور حياتها. ونقصد انتظام هذه الحياة في قانون وطني يسمح بالنشاط السياسي السلمي تحت سقف القانون، إضافة إلى تنظيم حق الاعتصام والتظاهر السلمي للتعبير عن رأي أو تحديد موقف عام.

إن سوريا اليوم تمرّ بأصعب مراحل وجودها المعاصر، فهي في مخاض صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية بينية حقيقية وملموسة، وما جرى في ساحة يوسف العظمة بدمشق في السابع عشر من نيسان الجاري يظهر عمق وأبعاد هذا المخاض. وهذا المخاض يتمّ التربص به من قبل قوى الثورة المضادة، ونقصد بها القوى المعادية للتغيير بعد تحرير البلاد من استبداد نظام الإبادة الأسدي، من أجل محاولة زلزلة استقرار العهد الجديد.

إن الانتصار لاستقرار مسيرة العهد الجديد بقيادة الرئيس الشرع يتطلب من حكومته عدم إصدار قرارات خارج قدرات الناس الاقتصادية والمعيشية، ويتطلب أكثر وضع خطط ملموسة تستند إلى قدرات البلاد والعباد، فالخصخصة مثلاً في ظل الفقر والعوز ومستوى العيش لغالبية السوريين تحت الفقر يسرّع انفجار الناس ضد من لا يأبه بلقمة عيشهم، وهذا أمر لا يريده بالمطلق العهد الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع.

السوريون يريدون تشكيل مجلس وطني لتحديد أسعار السلع والخدمات بما يتوافق مع واقع الناس الاقتصادي، هذا المجلس يمكن تشكيله من ممثلين للحكومة وللمجتمع المدني.

فهل يذهب الرئيس الشرع إلى هذا الخيار الهام، ليمنع منح فرصة لقوى الثورة المضادة باللعب بولاء السوريين للتغيير بقيادة العهد الجديد وآفاقه الحاملة للاستقرار الوطني الشامل؟

الشارع ليس ساحة صراع
كيف نحمي الاختلاف قبل أن ينفلت؟

في ساحةٍ مثل ساحة يوسف العظمة، لا تتكلم اللافتات فقط، بل يتكلم التاريخ أيضاً. قرابة ألف متظاهر تجمعوا ليطرحوا قائمة مطالب بدت، في ظاهرها، أقرب إلى برنامج معيشي إصلاحي منها إلى بيان سياسي صدامي. لكن ما جرى حولهم، من ردود فعل غاضبة واتهامات متبادلة، أعاد إلى الذاكرة تاريخاً لا يزال حاضراً بثقله، منذ 15 آذار 2011، حين بدأت الحكاية السورية تنزلق من احتجاجات محدودة إلى مسار أكثر تعقيداً وألماً.

صفوان جمّو

المشكلة ليست في التظاهر، ولا في وجود من يعارضه؛ فهذا طبيعي في أي مجتمع. الخطر يبدأ حين يتحول الاختلاف إلى احتكاك مباشر، وحين يصبح الشارع نفسه منقسماً. وهنا تحديدًا تبرز مسؤولية الدولة، لا بوصفها طرفًا، بل كجهة يفترض أن تنظم هذا الاختلاف وتمنع تحوله إلى صدام. ففكرة الترخيص للتظاهر أصلًا تقوم على توزيع المساحات وتفادي التماس، لا جمع المتقابلين في نقطة واحدة وكأنها دعوة لاختبار الأعصاب. بعض الخطابات التي ظهرت من مؤيدين للسلطة المؤقتة اتجهت نحو منطق "الشارع مقابل الشارع"، وهو منطق قصير النظر. لكن السؤال الأهم: أين كانت إدارة هذا المشهد؟ هل كان السماح بتقارب الأطراف في المكان نفسه مجرد خلل في التقدير، أم أن الأمر مرّ بلا انتباه كافٍ لمخاطر الاحتكاك؟ شيء من العتب يبدو مشروعًا هنا. لأن التجربة القريبة تقول إن الاحتكاك الشعبي لا يبقى مضبوطًا: يبدأ بتوتر، ثم يتصاعد، ثم يفلت من الجميع. والدولة، إن لم تكن قادرة على الفصل بين المتقابلين، فكيف ستدير ما هو أخطر؟

التجربة السورية القريبة تقول إن الأمور لا تبقى عند حدود الكلام. تبدأ بجدل، ثم احتكاك لفظي، ثم احتكاك جسدي، وفي لحظة ما يفقد الجميع القدرة على ضبط الإيقاع. وهذا ما يجعل المسؤولية اليوم أكبر من أي وقت مضى. السلطة ليست مطالبة بتبني كل ما طُرح من مطالب، لكنها مطالبة وبقوة بمنع أي انزلاق نحو صدام داخلي. إدارة التباين لا تعني قمع طرف لصالح طرف، بل تعني حماية الجميع من الوصول إلى نقطة اللاعودة.

أما المطالب نفسها، فعند قراءتها بهدوء، نجد أنها تدور حول قضايا يعرفها أي مواطن: ضبط الأسعار، تحسين الأجور، حماية الخدمات الأساسية، مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية، وبناء قضاء مستقل. حتى البنود ذات الطابع السياسي، مثل العدالة الانتقالية أو توسيع المشاركة، لا تبدو كدعوة مباشرة لإسقاط السلطة، بقدر ما تعكس رغبة في إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع. بعبارة أخرى، هي مطالب تقول: "نريد دولة تعمل بشكل أفضل"، لا "نريد إسقاط كل شيء".

لكن المفارقة أن تجاهل هذه المطالب أو التعامل معها كخطر أمني قد يحوّلها فعلاً إلى مصدر توتر أكبر. حين يُغلق باب الإصلاح، يُفتح باب الاحتقان. وحين يشعر الناس أن أصواتهم لا تجد طريقها، يبدأ الشك بالتسلل، ثم الغضب، ثم ربما ما هو أبعد من ذلك.

السلطة اليوم أمام اختبار دقيق، ليس فقط في كيفية الرد، بل في كيفية التفكير. هل تنظر إلى هؤلاء المتظاهرين كإشارة إنذار مبكر يمكن الاستفادة منها، أم كتهديد يجب احتواؤه؟ الفارق بين الخيارين كبير. الأول يفتح باب المعالجة، والثاني قد يفتح باب التكرار. في المحصلة، لا يكفي التحذير من المخاطر، بل المطلوب خطوات واضحة تمنع الوصول إليها. يبدأ ذلك بإصدار قانون ناظم للتظاهر السلمي خلال وقت قريب، يبسّط إجراءات الترخيص، ويحدد المسؤوليات، ويضمن الفصل الزمني والمكاني بين التجمعات المتقابلة. ويترافق مع تشكيل لجنة مشتركة تضم الجهات المعنية وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء حقوقيين، تتولى تقييم أي تجمع مسبقًا وتوفير آليات فصل محايدة ومدرّبة. وبالتوازي، يصبح فتح قنوات حوار رسمية مع أصحاب المطالب ضرورة لا ترفًا، حتى لا يتحول الشارع إلى البديل الوحيد للتعبير. أما ضبط الخطاب العام وتدريب القوى الأمنية على إدارة التظاهرات بمهنية، فهما خط الدفاع الأخير لمنع الانزلاق. عندها فقط يمكن القول إن الاختلاف بات مُدارًا... لا متروكًا ليحكمه الشارع.

المعارضة والاحتجاجات والمطالبات

في سورية التي تم إخضاعها على مدى عقود لنظام حكم طائفي وظيفي دكتاتوري حتى اندلعت الثورة السورية العظيمة، وقد واصل الشعب السوري الثائر نضاله الذي تحوّل إلى حرب تحرير حتى انتصر وتمكن من طرد رئيس النظام السابق وقيادته.

ولقد أصبحنا اليوم في سورية الجديدة ونحن نعيش مرحلة انتقالية، وقد تصدّر لإدارة هذه المرحلة قيادة مؤقتة،

وإنه من الطبيعي وكما كنّا نتوقع فقد ظهرت ونمت وتكالبت مشاريع الثورة المضادة وهي تتضمن وتشتمل على:

-1 فلول النظام وبقايا أنصاره وحاضنته من عسكره وموظفيه والمستفيدين من وجوده.

2 - أوساط وجماعات الطوائف والإثنيات، والتي كانت بشكل عام وواضح مصطفة مع النظام ضد الثورة وهذا توصيف دقيق رغماً عن الجميع، لأنه يؤكد ذلك وقائع ووثائق وإحصائيات وبيانات وحسب مصادر مختلفة وحيادية

3 - بعض التيارات التي تدّعي العلمانية أو تصوّر نفسها على أنها أحزاب وتيارات سياسية، ولها رؤيتها وتعارض القيادة الحالية وتعترض على نهجها.

4 - معارضة حقيقية وهي من نفس مكون الأغلبية وهي نخب وثوار وحاضنة الثورة السورية وهؤلاء لهم مآخذهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم ضد القيادة التي تصدّرت المشهد، ولهم مطالب بعيدة وقريبة وهم متمسكون بكامل أهداف الثورة السورية التي تمّت التضحية بملايين الشهداء والجرحى والمهجرين، علاوة على تدمير البلاد وكل ذلك من أجل انتصار الثورة وإزالة النظام الوظيفي المتسلط.

وبعد تفصيل وبيان أطياف وشرائح وتيارات وتوجهات الشعب وأمام معطيات وإحداثيات الواقع وعلى ضوء الناتج الفعلي لسياسة وممارسات وبرامج القيادة الحالية المؤقتة فإن المشهد والواقع يقول:

لقد بدأت التذمّرات ثم أصبحت احتجاجات ثم أخذت تتراكم حتى انفجرت على شكل مظاهرات أو حراك شعبي في الشارع وشعارات ولافتات وإعلام معارض.

فما هو موقف نخبة الحاضنة الثورية؟

أولاً وبشكل جازم لايمكن قبول التهم والتخوين والمزايدات لانه لا مزايدة ولا جدال ولا طعن ولا تجاهل ولا إبخاس قدر وتقليل أهمية بوجه وبحق شعبٍ عظيم ثار وناضل وحارب وضحّى بشكل غير مسبوق عبر التاريخ.

ثانياً - ولحسم الجدل فسوف نضع القضية وعناصرها في الميزان الثوري، والذي معياره مبادئ وأهداف الثورة، وكذلك في ميزان المنطق، والذي معياره العقل والقانون والعرف والمصلحة العامة والعليا، وبذلك نكون تحت مرجعية حاكمة، وتطبيقاً لكل ماتقدّم فسوف نضع الملاحظات والأسئلة والإشكالات والاتهامات كلها في الميزان الثوري والمنطقي:

-1 هل المطالب المعاشية والخدمية تثلم وتخدش جوهر الثورة؟ وهل المطالبة بتحسين الدخل وتأمين فرص عمل وبتأمين المواد المعاشية الأساسية يهبط بمستوى الثوار ويُخرج الثورة عن مسارها ومبادئها وأهدافها؟

هل أن المطالبة بشؤونٍ معاشية تلغي ثورة الكرامة والحرية وتجعلها ثورة جياع وصعاليك ووصوليين وانتهازيين!؟

هل يجب على الشعب السوري الثائر أن يترفّع عن هذه المطالب الخدمية والمعاشية لأنه هو كائن استثنائي أكبر من ذلك !!؟؟

2 - هل أن كل شخص اعترض على الحكومة وانتقدها هو قطعياً وبلا شك ولا جدال هو عدو وخائن وعميل !؟ وهل أن كلّ شخص طالب بتأمين خدمات ومواد معاشية اساسية هو جبريّاً يساوي فلول النظام المخلوع؟ أو ثورة مضادة أو مشاريع تآمر وخيانة وتمرد وانفصال!؟

3 - هل أنه لا يحق لأحد أن يطالب في أي مسألة إلا إذا كان ثائراً محارباً اقتحامياً وكان به إصابة أو إعاقة تثبت ذلك؟ وهل أن الذين تهجّروا إلى الخارج قسراً أو هاجروا رغبة لايحقّ لهم المطالبة أو إبداء الرأي!؟

بالطبع إن جميع الاستنكارات الآنفة الذكر هي باطلة

الدور السعودي في تعميق الاستقرار السياسي في سوريا

المشرف العام

الـدور السـعودي فـي سـوريا لا يمكـن قراءتـه علـى مسـتوى مساعدة السـوريين في مواجهة ظروفهـم القاسـية اقتصاديـاً وسياسـياً التـي تركهـم فيها نظـام الإبادة الأسـدي فحسـب، بل أن هذا الدور هو أعمق وأوسع وأشمل من ذلك بكثير.

المملكـة العربيـة السـعودية تـدرك بعمـق أهميـة سـوريا سياسـياً، وهـي تـرى فـي هذا البلد أفقاً حيوياً يمكنه لعب دور هام في اسـتقرار العالم العربي ومواجهة مصاعبه.

قيـادة العهـد الجديد برئاسـة الرئيـس الانتقالي أحمد الشـرع تدرك هي الأخرى أهمية تعميق مسـتوى العلاقـات بينهـا وبين المملكـة العربيـة السـعودية علـى كل الأصعـدة السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة، وهـذا يمكـن قراءته من خـلال زيارات الرئيس الشرع للمملكة الشقيقة عدة مرات.

الدور السعودي في سوريا يمكن إضاءته من خلال تمكين القيادة السـورية في تحقيق الاسـتقرار الداخلـي، وتمكينهـا مـن لعب دورها الفاعل إقليمياً ودولياً.

كذلـك تلعـب المملكـة العربية السعودية دوراً هاماً في تعميق الاسـتقرار العـام في البـلاد عبر تعزيـز علاقـات التعـاون فـي المجـالات الاقتصاديـة، ويأتـي ذلـك عبـر ضـخ الاسـتثمارات التي لا تبحث عن الربح فحسـب، وإنمـا اسـتثمارات تسـاعد فـي إعـادة إعمار سـوريا، ودفـع عربة الاقتصـاد السـوري علـى سـكة تطور اقتصادي يعمّق الاستقرار في البلاد.

لقـد نصـح الأخـوة فـي القيادة السـعودية أخوتهم فـي قيادة العهد الجديد أن تكون الحكومة السـورية ممثلـة لـكل الطيـف السياسـي العام فـي البلاد، على قاعـدة وحدتهـا، ممـا يسـمح بتعزيـز الثقـة بيـن المكونـات الوطنيـة السـورية بمختلـف تنوعاتها، وهذا ما اشتغلت عليه القيادة السورية.

القيـادة السـعودية تلعب دوراً دولياً هاماً في حشد التأييد على رفـع كل العقوبـات الدولية التي منعت ولا تزال تمنع من انطلاقة اقتصاديـة سـليمة في سـوريا، ولعل زيـارة الرئيس الشـرع إلى المملكـة العربيـة السـعودية ولدول أخرى فـي الخليج تهدف إلى تعزيز علاقات سوريا بالأشقاء في مجلس التعاون الخليجي.

إن القيـادة السـعودية لعبـت دوراً هامـاً في تحقيـق التواصل المباشـر بيـن القيادة السـورية وبيـن الرئيـس الأمريكي دونالد ترامـب، مما سـاهم فـي تذويب عـدم الثقـة الأمريكيـة حيـال السياسـة السـورية بعـد تحرير البـلاد من قبضة النظـام الإبادي الأسدي.

السـوريون يدركون أهمية الدور السـعودي فـي المسـاعدة فـي إعـادة إعمـار بلادهـم، ويدركون أهميـة تعزيز وتعميـق علاقات التعـاون فـي كل المجـالات بين بلادهـم والمملكـة العربية السـعودية، وينتظـرون دوراً سـعودياً أكثر زخماً في الضغط علـى المجتمـع الدولـي ليمنـع تهديدات إسـرائيل المسـتمرة عليهم وعدوانها على أراضيهم، وهـذا يفسّـر لمـاذا زار الرئيس الشـرع المملكـة أربع مـرات منذ شباط عام 2025م.

سـوريا والسـعودية بلـدان شـقيقان يكمـلان بعضهما عبر تعاونهمـا علـى كل الأصعـدة، وهـذا يخـدم قضايـا شـعوب المنطقـة كلها وفـي مقدمتهم الشعوب العربية.

في الميـزان الثـوري والمنطقـي

أنس الحراكي

وغيـر صحيحة وغير منطقية وعادلة حيث أنه - وسـبق أن كتبنا سـابقاً - قلنا فـي صلب الثـورة وجوهرها، إن الثـورة السـورية مثلها مثـل جميع ثورات الشـعوب، هي صـراع طبقي يندلع ضد الظلم والحيف والفسـاد، وتهـدف إلـى تحقيـق العـدل والمسـاواة وتأميـن التقـدم، ولكن بسبب أن النظام تمّ تصميمه طائفياً فقـد تحولـت الطائفـة إلـى الطبقة المتسـلطة، ولهذا السبب اكتسبت الثـورة الصفـة الطائفيـة وبسـبب ممارسـة النظام المافيـوي للجرائم والقمـع والإذلال فقد أصبحت الثورة ضـد الإذلال والإذعـان، واكتسـبت صفة الشرف والكرامة.

أما في حقيقة الأمور فإن الثورة لا تقتصر على الأمور المعنويـة والفضائل، وتبتعد عن الأمور المادية، لأن الأمـور الماديـة والمعاشـية والخدمية هـي من أبرز متطلبات الإنسـان وأهدافه، وهي مـن أقوى دوافعه وأسباب تكيّفه.

كما أن كامل الحقوق الطبيعية والبدهية والأساسية هـي من حق جميع السـكان والمواطنيـن، والمطالبة بها هي حق أساسي للجميع.

لا يحـق ولا يجـوز أبـداً أن نتهـم المنتقـد والمحتج والمتظاهـر ونصفـه بأنـه فلول نظام، أو شـبيح، أو عميل، أو عدو، وإذا فعلنـا ذلك، فإننـا نكون قد قلّدنا النظام الإجرامي الشـمولي المخلـوع، حيـث كان يحضّـر ويهيّئ تهمـة الرجعية والعمالة والتواصـل مـع جهـات أجنبيـة، وتهمـة (الإخـوان المسـلمون)، ويهدّد بالمرسوم 66.

كمـا أننـا لا يحقّ ولا يجـوز لنا أن نتـذرع ونتهرّب ونبـرّر بأن البلاد مدمـرة وخرجـت مـن حـرب، وأن هنـاك مؤامرات وأعـداء كثيرين مـن جميـع الجهات، لأننـا بذلك نكـون قـد كرّرنـا سـلوك النظام المخلوع، وما سمي زوراً "محور الصمود وخطاب المقاومة والممانعة".

وتعاطيـاً مع الحـراك والمظاهرات، فقـد هبّت حملة هائجة من الشـتم والتخويـن، ومعظمها يقول هذا شـبيح وذاك مجرم مـن الفلول، وهـؤلاء كانوا ضباطا وناشطين وهذا كان مخبراً ومن هذا القبيل.

لكـن في الواقع هذا غير مقبول، فمن الذي قرّر وحكم عليهـم؟ وإذا كان لدينـا قاعدة بيانـات ونعرف كل شـيء عن المجرمين فلماذا نحـن ممتنعين عن إلقاء القبض عليهم ومحاسبتهم؟

إذاً، إن المطلـوب هـو الفصـل التـام والواضـح بيـن (المطالب بحقوق مشـروعة وأساسية، وبين المطلوب للعدالة والمحاسبة)

ونقـول: نحن مع بنـاء الدولة واسـتقرارها، ونحن مع المطالـب المشـروعة والعقلانيـة، ولكـن نحـن ضد التواصل والتنسيق مع دول وجهات أجنبية، وخاصة المعاديـة. ونحن ضد الفوضى والدعوة إلى الانفصال تحت مسميات مموهة ومخادعة.

ولكـن هـذا ليس مـن واجـب الحاضنـة ولا يصحّ أن يواجه شـارع شـارعاً آخر، ولا يجدي ويفيد المزايدات والمبارزات والتسلّح بالشارع وبشرائح المجتمع، بل أن هذا وضبط الأمور من واجب الحكومة حصراً.

الحكومة يجب عليها الحوار البناء والخطاب الموثوق، وصحيح أنه يجب على الحكومة الاستناد إلى الحاضنة الشـعبية للثـورة، ولكـن ذلـك من خلال مؤسسـات ديمقراطية ومهنية وإدارية ويجب عليها كسب ثقة الشعب من خلال المصداقية والشفافية.

أما بخصوص الفلول والشـبيحة فيجب محاسـبتهم بشكل قانوني مهني، وهذا رأس مطالب الأغلبية.

إن منـع التظاهـر وامتصـاص الغضـب والاحتجـاج يتـمّ مـن خـلال قيـادة عادلـة وحازمـة، تعمـل عن طريق مؤسسـات وكـوادر مـؤهـلـة لتحقيق الأمن والاسـتقرار، ثم لتأمين الأساسـيات المعاشـية، ثم الحـوار والعـمـل المهنـي والعلمي الجـاد، لتحقيق المصالح الوطنية.

في أرض النفــط... راتــب حــكومــي لا يـــكفــي لشـــــراء الخبـــز !

في أحياء دير الزور والبصيرة، لا يبدأ اليوم بالأخبار السياسية أو أحاديث الإعمار، بل بسؤال واحد يتردد كل صباح: كم ربطة خبز يمكن أن نشتري اليوم؟ أمام أحد الأفران، يقف أبو أحمد موظف حكومي من الدرجة الثالثة «طلب استخدام اسم مستعار» ويُخرج ما في جيبه من نقود. يعدّها ببطء. ثلاث ربطات خبز تكلف 13.500 ليرة سورية. يتوقف. المبلغ لا يكفي. بعد تردد قصير، يخفض صوته قائلاً: «ربطتين فقط».في تلكَ اللحظة، لم يعد الأمر يتعلق بالخبز فقط، بل بما سيتعين على عائلته الاستغناء عنه.

مرعي الرمضان

يقول أبو أحمد: «المياه وحدها تكلف نحو 8 آلاف ليـرة يومياً. ومع الخبـز والطعام البسـيط، نصرف بيـن 40 و50 ألف ليرة يومياً. أما الإيجار والكهرباء والدواء فهذه خارج الحساب... وإلا ينهار كل شيء».

ورغم صدور المرسوم رقم 67 لعام 2026 الـذي ينص على زيـادة الرواتب والأجور بنسبة 50 %، لم تدخل هذه الزيادة حيّز التنفيـذ حتى تاريخ إعـداد هذا التقرير، ولا تـزال رواتـب الموظفيـن الحكوميين تتراوح حالياً بين نحو 900 ألف ومليون ونصـف المليـون ليرة سـورية شـهرياً. وحتـى مـع تطبيقهـا، يـرى كثيـر مـن السكان أن أثرها سـيبقى محدوداً، نظراً للفجـوة الكبيرة بيـن الدخـل وتكاليف المعيشة.

لكـن الواقـع اليومي أكثر حسـماً من أي مرسوم:

الراتب لا يكفي حتى منتصف الشهر.

الحساب بسيط... وقاسٍ:

الخبز وحـده يكلف نحـو 405 آلاف ليرة شـهرياً، والمياه تضيـف 240 ألف ليرة، ثم تأتي تكلفة الغذاء الأساسي.

بمعنى رقمي مباشر:

يحتاج الحد الأدنى والقاسـي من الغذاء والميـاه إلـى نحـو 1.2 – 1.5 مليون ليرة شـهرياً، وهو ما يسـاوي أو يتجاوز كامل راتب الموظف.

أي أن العجـز الفعلـي فـي تغطيـة الاحتياجات الأساسية يتراوح بين 50% و70% من الدخل الشهري،

وهـي تقديـرات تتقاطـع مع مؤشـرات تكاليف المعيشـة الصادرة عن صحيفة قاسـيون وتقارير المركز السوري لبحوث السياسات.

بمعنى آخر:

يعيـش الموظـف نصـف شـهر فقـط براتبـه... والنصـف الآخـر بالديـن، أو بالتقشف الحاد، أو بحذف وجبات كاملة.

ورغـم هـذه الفجـوة الواضحـة، لا ينهار الاقتصـاد المنزلـي بالكامـل. فالكثيـر مـن الأسـر تعتمـد علـى شـبكات دعم غير رسـمية، تشـمل الديـون الصغيرة، والمسـاعدات العائليـة، والتحويـلات المالية مـن أقارب في الخارج، إضافة إلى أنشـطة ضمن ما يُعـرف باقتصاد الظل.

هـذه المـوارد، رغـم محدوديتهـا وعدم اسـتقرارها، أصبحت عاملاً أساسـياً في بقاء بعض الأسر.

لكن هـذا الواقع لا ينطبق علـى الجميع. فهناك شـريحة واسـعة من العائلات لا تملـك أقارب في الخـارج ولا مصادر دعم إضافية، مـا يجعلها أكثر عرضة للانزلاق السـريع نحو الفقر الحاد، ويعمّق الفجوة الاجتماعية داخل المجتمع نفسه.

ولا تقتصر المشكلة على ضعف الرواتب، بل تمتد إلى محدودية فرص العمل أصلاً. ففي دير الزور والبصيرة، تعتمد شريحة واسعة من الأسر على مصدر دخل واحد، فـي ظل غياب فرص عمل بديلة وضعف النشاط الاقتصادي المحلي بعد سنوات من الحرب. هـذا الواقع يجعل أي راتب - مهمـا كان متواضعاً - خط الدفاع الأخير أمام الانزلاق إلى الفقر.

بالنسـبة لكثير من الأسـر، أصبـح اليوم سلسلة من القرارات الصعبة:

هل نشـتري خبزاً إضافيـاً أم نوفر لدواء طارئ؟

هل نستخدم مياه غير صالحة للشرب أم ندفع ثمن المفلترة؟

فـي البصيرة، حيـث الخدمـات أضعف، تصبح هذه الخيارات أكثر قسوة.

المفارقة لافتة:

منطقـة غنية بالنفـط والغـاز والأراضي الزراعيـة الخصبـة على ضفـاف الفرات، لكـن موظفـاً حكوميـاً فيهـا يعجـز عن تأمين الخبز والمياه النظيفة.

ولا تتوقف التحديات عند حدود الدخل، بل تمتد إلى البيئة والصحة العامة. ففي ظل ارتفاع أسعار الوقود وضعف توفره، لجـأ بعض السـكان إلـى وسـائل بديلة لتكرير النفط بطرق بدائية تُعرف محلياً بـ «الحراقات». هذه الأنشطة، التي نشأت كحـل اقتصـادي اضطـراري، تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير السلامة البيئية. وقد سـاهمت هذه الممارسات في تلوث الهـواء والميـاه والتربـة، مـا ينعكـس بشكل مباشر على صحة السكان. ويشير أهالٍ فـي المنطقة إلى تزايد ملحوظ في الأمـراض المزمنـة، بما في ذلـك حالات السـرطان، فـي ظـل ضعـف الخدمـات الصحية وغياب الرقابة البيئية.

بالنسـبة لكثير من السكان، لا تُعد هذه المسـألة اقتصادية فحسـب، بل ترتبط مباشـرة بإمكانيـة تحقيـق اسـتقرار مسـتدام وتقليص الفجـوة بين الموارد المتاحة ومستوى المعيشة.

"هـذه المفارقـة تطرح سـؤالاً أعمق عن العدالـة التنموية. فالمنطقة الشـرقية، التـي سـاهمت لعقود في إنتـاج النفط والغـاز والزراعـة، لم ينعكـس ذلك على مسـتوى الخدمـات والدخـل المحلـي، وبقيت تُصنّف ضمن المناطق النامية.

ويعكـس هـذا الواقـع مـا يُعـرف فـي الأدبيـات الاقتصادية بــ «لعنة الموارد» أو مفارقـة وفـرة المـوارد، حيـث لا تقود الثروات الطبيعية بالضرورة إلى تحسين مسـتوى المعيشـة، بـل قـد تترافق مع ضعف التنمية المحلية واتسـاع الفجوة بين الموارد والسكان.

ومـع عودة السـيطرة على جـزء كبير من الحقـول النفطيـة، يبرز نقـاش متجدد حول آليـات توزيـع العائـدات، وإلى أي مدى يمكن أن تنعكس هذه الموارد على الموازنـات المحلية وتحسـين الخدمات الأساسية في المناطق المنتجة نفسها."

الأزمة هنا لا تُرى في الأرقام فقط، بل في تفاصيل الحياة اليومية. بالنسبة لسكان دير الـزور والبصيـرة، تراجعـت أهمية الأسـئلة السياسـية الكبـرى. الأولويـة اليوم مسألتان أساسيتان فقط:

الأمان الشخصي، والأمان الاقتصادي — القدرة على إطعام الأسرة بكرامة.

في هذا الجزء من سـوريا، لا تُقاس الأزمة بمؤشـرات الاقتصـاد الكلـي، بـل بعدد الأرغفة التي يمكن شراؤها قبل أن ينفد الراتب.

وحيـن لا يكفـي راتـب شـهر كامـل لتغطيـة أكثر من نصفه من الاحتياجات الأساسية، لا يعود السؤال «كيف يعيش الناس» — بل:

إلى متى يمكن أن يستمر مجتمع بأكمله في العيش على نصف دخل...

قبـل أن يتحول هـذا النصف إلى انهيار كامل؟

هنـــا لا تُقاس الأزمة بمؤشرات الاقتصاد الكلي.. بل بعدد الأرغفة التي يمكن شراؤها قبل أن ينفد الراتب

في الخامسة عشرة من عمره، وقف أنيس حمدون أمام جده، المخرج المسرحي والكاتب الراحل فرحان بلبل، ليقول جملة ستلخّص لاحقًا مسار حياته كله: «أريد أن أصبح مخرجًا وأن أكمل مسيرتك»
لم تكن تلك لحظة مراهقة عابرة، بل بداية مسار طويل تشكّل بين المسرح والحرب والمنفى، قاده من خشبات المسرح في حمص إلى المسارح الألمانية، ومن التجربة الفنية إلى اختبار قاسٍ للنجاة، ثم إلى محاولة إعادة تعريف معنى الفن نفسه بعد الحرب.

السوريون في ألمانيا
كيف يُعيد الفن بناء الإنسان بعد الحرب؟

إعداد: خالد المحمد

من المسرح إلى الشارع... ومن الشارع إلى الحرب:
يقول المخرج السوري أنيس حمدون إن علاقته بالمسرح ليست مهنة اختارها لاحقًا، بل امتداد لتكوين عائلي وفني مبكر. فقد نشأ في بيئة مسرحية وتدرّب على يد جده فرحان بلبل، قبل أن يعمل معه في سوريا ضمن سياق مسرحي محلي.
لكن هذا المسار الفني تداخل لاحقًا مع التحول السياسي في البلاد. مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، شارك حمدون في الحراك في حمص، معتبرًا أن ما يجري هو لحظة تغيير لا يمكن تجاهلها.
في تلك الفترة، لم يعد الفن بالنسبة له معزولًا عن الواقع، بل أصبح جزءًا من الشارع نفسه، ومن الأسئلة الكبرى حول الحرية والعنف والتحول.

الخالدية: لحظة الانكسار الأولى:
في حي الخالدية بحمص، تعرّض حمدون لإصابة خلال قصف مباشر استهدف المدنيين بعد مظاهرة.
يروي أن القصف لم يكن حدثًا منفردًا، بل تكرر بطريقة مزدوجة: قذيفة أولى استهدفت المكان، ثم قذيفة ثانية سقطت على تجمع الناس الذين حاولوا إسعاف الجرحى.
"كانت القذيفة الثانية تسقط على من يحاول إنقاذ المصابين."
في تلك اللحظة، أُصيب حمدون إصابة بالغة، أدت إلى فقدانه إحدى عينيه، وإلى إصابات جسدية معقدة، إضافة إلى اضطرابات طويلة في التوازن والرؤية. لكن، كما يقول، الخسارة الأعمق لم تكن جسدية. "الخسارة الحقيقية كانت في أصدقائي... الذين فقدتهم في القصف أو الاعتقال أو الموت."

من حمص إلى المنفى: القاهرة ثم ألمانيا:
بعد الإصابة، تنقّل حمدون بين مشافٍ ميدانية في حمص ودمشق، في ظروف سرية، قبل أن يغادر سوريا إلى القاهرة، ثم إلى ألمانيا عام 2013.
في القاهرة، لم يجد استقرارًا قانونيًا أو صحيًا يسمح له بالبقاء، ما دفعه لاتخاذ قرار المغادرة نحو ألمانيا، التي كانت بالنسبة له خيارًا عمليًا للنجاة وإعادة البناء.

ألمانيا: من البداية الصفر إلى المسرح الأوروبي:
بعد أسابيع قليلة من وصوله، بدأ حمدون العمل في المسرح مع فرقة بريطانية، رغم آثار الإصابة. يصف تلك المرحلة بأنها كانت انتقالًا من "الانهيار إلى الفعل"، إذ لم ينتظر طويلًا ليبدأ مشروعه الفني الأول في بلد جديد ولغة جديدة. لاحقًا، بدأ في كتابة وإخراج أعمال مسرحية تستند إلى ذاكرة الحرب السورية، خصوصًا حمص وحي الخالدية، قبل أن تحقق أعماله حضورًا في مهرجانات أوروبية، وتحصد اهتمامًا نقديًا وجوائز. ومن أبرز تلك المحطات حصوله على جائزة عام 2016 عن أحد أعماله المسرحية ضمن فضاء الدول الناطقة باللغة الألمانية (ألمانيا، النمسا، وسويسرا)، إضافة إلى جائزة من مجلة "ناخت كريتيك" عن مسرحيته "الرحلة"، وجائزة من مهرجان خليج نابولي السينمائي 2024 عن فيلمه "تشيخوف"، ما عزز حضوره كصوت مسرحي وسينمائي سوري في أوروبا.
"صار في سؤال: من هذا الشخص الذي جاء من الحرب ويقدّم هذا العمل؟"

الفن كعلاج.. حين يتحول المسرح إلى مساحة شفاء:
في تجربته، لا يرى حمدون الفن كأداة تعبير فقط، بل كمساحة علاج نفسي واجتماعي.
يعمل ضمن ما يُعرف بـ"العلاج بالدراما"، حيث يُشرك أشخاصًا عاشوا الحرب والصدمات في أعمال مسرحية، ليس كمشاهدين بل كمشاركين في السرد.

الهوية
بين ثلاث ثقافات وتعريف واحد مفتوح

يرى المخرج أنيس حمدون أن هويته لا يمكن اختزالها في انتماء واحد، خاصة بعد سنوات طويلة قضاها في ألمانيا، حيث أصبحت البلاد جزءًا من حياته اليومية وتجربته المهنية والإنسانية.
لكن هذا الحضور الأوروبي لا يلغي جذوره السورية، ولا ارتباطه الثقافي والعائلي بإيطاليا، ما يجعله يعيش حالة تقاطع بين ثلاث فضاءات ثقافية متداخلة.
«أنا سوري، ألماني، إيطالي... أو ربما لست أيًا منها بالكامل».
ورغم هذا التعدد، يبقى الفن بالنسبة له هو التعريف الأكثر ثباتًا واستقرارًا، بوصفه اللغة التي تختصر تجربته وهويته ومساره.

الأمهات، الناجون من الاعتقال، والنازحون، جميعهم يجدون في هذا الشكل الفني مساحة لإعادة رواية تجاربهم.
"نحاول نعطي الناس صوتها... نخليهم يحكوا قصصهم بدل ما تبقى مدفونة." هنا، تتحول التجربة الفردية إلى سردية جماعية، ويصبح المسرح مساحة لإعادة بناء المعنى، لا فقط عرض الألم.

النجاح والجائزة: حين يتحول الألم إلى خطاب جماعي:
بالنسبة لحمدون، لم يكن النجاح الفردي منفصلًا عن التجربة الجماعية. فالأعمال التي قدمها لم تكن فقط سيرته الشخصية، بل سردًا لتجربة جيل كامل من السوريين الذين عاشوا الحرب واضطروا للبدء من الصفر داخل سوريا وخارجها. في ألمانيا، يلفت إلى أن معيار النجاح كان مرتبطًا بجودة العمل لا بالخلفية أو العلاقات. "هنا العمل هو اللي بيحكي عنك... مو اسمك أو مين تعرف."
ويرى أن الجوائز التي حصل عليها لم تكن تتويجًا شخصيًا فقط، بل اعترافًا بمسار كامل.

الحاضر والمستقبل: حمص التي لم تغادره:
رغم سنوات الغياب، يؤكد حمدون أن حمص لم تغادره لحظة واحدة. "أنا خارج حمص... لكن حمص ما خرجت من قلبي."
بعد ما يسميه "تحرير سوريا"، عاد مطلع 2026 إلى حمص، حيث نفّذ ورشات في السينما المستقلة، وقدّم عروضًا فنية وأفلامًا وثائقية. لكن العودة ليست سهلة. فلا بيت يعود إليه، ولا بنية إنتاج فني مستقرة، ولا تمويل يسمح بالاستمرارية. "أنا فنان... مش تاجر عنده رأس مال." ورغم ذلك، يصر على أن حلمه الأساسي هو إعادة المسرح والسينما إلى حمص، ليس كمشروع نخبوي، بل كجزء من الحياة اليومية.

المسرح كذاكرة ونجاة:
في نهاية رحلته، لا يبدو أن أنيس حمدون يتحدث فقط عن فنان نجا من الحرب، بل عن إنسان يحاول إعادة تعريف معنى النجاة نفسها.
من الخالدية إلى برلين، ومن فقدان العين إلى خشبة المسرح، تتشكل سيرته كسؤال مفتوح: كيف يمكن للفن أن يعيد بناء الإنسان حين يفقد كل شيء؟
ربما لا يملك إجابة نهائية، لكنه يملك يقينًا واحدًا:
"الفن ليس رفاهية... بل طريقة للبقاء حيًا."

شركات صناعة البيتون المسلح
بحاجة إلى حلول ملموسة لمصاعب تواجه نشاطها

نينار برس ـ خاص

زارت صحيفة نينار برس إحدى شركات صناعة البيتون الجاهز في المدينة الصناعية بعدرا والتقت مع عدد من أصحاب هذه الشركات. وقد زودنا السيد طه حسام طه بشرح حول واقع هذه الصناعة والمصاعب التي تواجهها. نينار برس تنشر الإجابة كما وردت إليها وتضعها أمام السلطات الإدارية المعنية بغية تنظيم هذه الصناعة على مستوى سوريا:

يقول السيد طه حسام طه:

أولاً – بشأن شركات صناعة البيتون (الجبالات الحديثة):

إن شركات صناعة البيتون الجاهز الحديثة هي منشآت تعمل وفق الأصول القانونية والأنظمة النافذة، وتخضع من حيث الترخيص والإشراف والإجراءات للجهات العامة المختصة، كل حسب اختصاصه.

ثانياً – بشأن القرار أو الأساس القانوني المتعلق بالترخيص:

إن موضوع التراخيص والقرارات الناظمة يخضع للجهات الرسمية المختصة، ويمكن الرجوع في ذلك إلى المرجعيات الإدارية والقانونية المعنية للحصول على النصوص أو القرارات الرسمية المعتمدة. وفي حال توفر أي وثائق قابلة للتداول والنشر أصولاً، فيمكن تزويدكم بها لاحقاً وفق المتاح.

ثالثاً – بشأن الصعوبات والمعوقات الحقيقية التي تعرقل عمل شركات صناعة البيتون في هذه المرحلة:

تتمثل أبرز الصعوبات والمعوقات بما يلي:

1. تعدد الإجراءات الإدارية وتداخل بعض المرجعيات ذات الصلة بالعمل.
2. وجود صعوبات عملية في إنجاز بعض الموافقات المرتبطة بأعمال الصب والتنفيذ.
3. تفاوت آليات التطبيق والإجراءات بين منطقة وأخرى.
4. الأعباء المالية والإدارية التي تنعكس بشكل مباشر على انتظام العمل والإنتاج.
5. الحاجة إلى وضوح أكبر في التعليمات والإجراءات بما يحقق حسن التطبيق ويمنع الاجتهادات المتباينة.

رابعاً – بشأن التسهيلات القانونية المطلوبة لتطوير وتحسين صناعة البيتون بالطرق الحديثة:

إن القطاع يحتاج إلى جملة من التسهيلات والإجراءات التنظيمية، من أهمها:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بأعمال الإنتاج والصب.
2. توحيد التعليمات وآليات التطبيق بين مختلف الجهات المعنية.
3. اعتماد معايير واضحة وثابتة تنظم عمل شركات البيتون الحديثة.
4. تسهيل التواصل المؤسسي بين أصحاب هذا القطاع والجهات العامة المختصة.

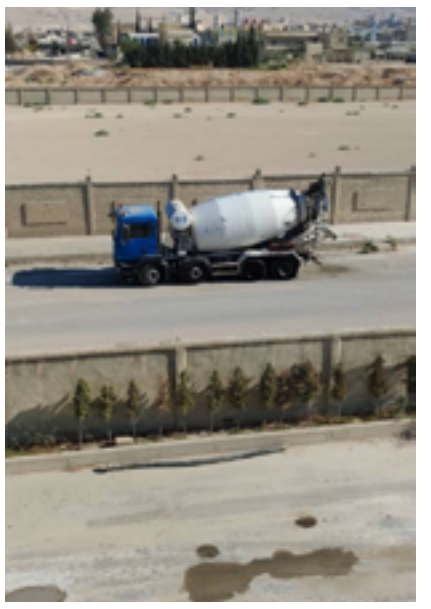

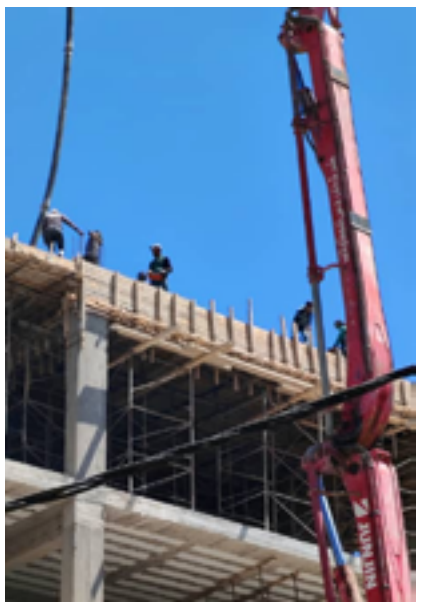

5. دعم الحلول الحديثة التي تضمن الجودة والسلامة والالتزام الفني والقانوني في أعمال الصب.

خامساً – بشأن تأسيس جمعية خاصة بأصحاب الجبالات الكبرى:

لقد جرى بالفعل عقد اجتماع بين عدد من أصحاب وممثلي مجابل الخرسانة الجاهزة، وتم الاتفاق من حيث المبدأ وبنسبة إجماع كاملة على دراسة تأسيس جمعية خاصة بهذا القطاع، وذلك وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها في الجمهورية العربية السورية، على أن يتم استكمال الدراسة من الناحيتين القانونية والإدارية وموافاة المعنيين بالنتائج والتوصيات اللازمة.

سادساً – بشأن أسماء شركات صناعة البيتون الكبرى في دمشق وريفها:

حرصاً على الدقة والموضوعية، فإننا نفضل أن يتم تناول هذا الجانب وفق قوائم أو بيانات موثقة ومعتمدة، وبما يراعي الجوانب المهنية والتنظيمية، ريثما يتم استكمال العمل المؤسسي الخاص بالقطاع بصورة أوضح.

وفي الختام، نؤكد أن قطاع صناعة البيتون الجاهز هو قطاع إنتاجي مهم، وأن دعمه وتنظيمه وتطوير آليات عمله يصب في مصلحة السلامة العامة وجودة التنفيذ ودعم عملية البناء والإعمار.

سوق المهن اليدوية نافذة حرفيو طرطوس على السوق التجاري والترويجي

نورس محمد علي

عمليات سطو على سوق المهن اليدوية سلبت أحلام الحرفيين

تعرض سوق المهن اليدوية في طرطوس على الكورنيش البحري لعدة عمليات سرقة منظمة، أتت في المرة الأخيرة على كل شيء في السوق حتى ملكيات الحرفيين من مشغولاتهم اليدوية وأدواتهم المهنية، وكذلك خلعت الأبواب المعدنية بطريقة مؤذية ومضرة ومكلفة الإصلاح والصيانة.

السوق الواقع ضمن النفق الواصل ما بين حي العريض والكورنيش البحري والذي كان مهملاً لسنوات طويلة دون استثمار، نظم وجهز ليصبح سوقاً يجمع الحرفيين بمكان واحد ويكون بمثابة معرضاً دائماً لهم، حرق قلوب هؤلاء المكافحين بأول عملية سطو له وكوا تلك القلوب بمواصلة عمليات السطور عليه حيث لم يبقي الفاعلين على شيء فيه، فطالت عمليات السرقة حتى أكبال الكهرباء ضمن الجدران الأسمنتية.

"أن تُسرق مرة، فهذا غدر.. أما أن تُسرق مرارًا، فهو اغتيال لمنهةٍ تحاول البقاء على قيد الحياة" هذا ما عبرت عنه الحرفية ومديرة السوق "نظمية اسماعيل" بعد سماع الخبر الفاجعة، حيث أوكلت وسلمت أمرها لله على هذا الفعل الشائن.

وأضافت: "حسبنا الله ونعم الوكيل، القفل المكسور للمرة الثانية لم يكن مجرد حديد تالف، بل كان إعلانًا بأن أماننا المهني أصبح في مهب الريح"، حيث أن في المرة الأولى بكينا على الأدوات، وفي المرة الثانية بكينا على السوق، أما اليوم فنحن نبكي على وطن يُسرق فيه الجمال جهارًا نهارًا، فتكرار السرقة جعلناً نشعر أن إبداعنا ليس ملكًا لنا، بل هو وليمة مجانية لخفافيش الليل".

"يسرقون النتاج، لكنهم أبداً لن يسرقوا المهنة التي تسكن في العقول والأرواح، فقد تسقط الجدران وتُنهب الرفوف، لكن اليد التي أتقنت الإبداع قادرة على بناء السوق من جديد، والذهب في اليد، لا في الصندوق، حيث سرقوا الصندوق وبقي الذهب في أناملنا".

رسالة من حرفيي طرطوس: لا تتركوا عرق الجبين يضيع سدىً، الحرية للحقيقة والعدالة لحرفيينا، إلى كل من يملك ضميراً حياً، إلى جيراننا، وإلى جهاتنا الأمنية المسؤولة، لقد فُجعنا جميعاً بحادثة السرقة الأليمة التي استهدفت سوق الحرفيين، هذا المكان الذي لم يكن مجرد سوق، بل كان ملاذاً للفقراء والمكافحين الذين يقتاتون من كدّ أيديهم وصبرهم الطويل، إن سرقة هؤلاء البسطاء هي طعنة في قلب المروءة قبل أن تكون جريمة مالية، نحن لا نطالب فقط باسترداد ما سُلب، بل نطالب وبكل قوة بالكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة، إن السكوت عن السارق هو مشاركة في الجريمة، وبقاء الفاعل حراً يعني أن تعب الشرفاء سيظل مستباحاً.

نناشد كل من شاهد حركة مريبة، أو يملك تسجيلات كاميرات مراقبة، أو لديه أي معلومة مهما كانت بسيطة أن يتقدم بها للجهات المعنية، فكونوا أنتم صوت العدالة لهؤلاء الذين لا صوت لهم، ولا تدعوا الغدر ينتصر على الكرامة".

إعادة تفعيل سوق الحرفيين في طرطوس ووضع إطار تنفيذي متكامل لدعم الحرف التقليدية، بما يضمن بيئة عمل مستدامة ويعزز قدرة الحرفيين على الإنتاج، كان أبرز مخرجات الاجتماع الذي عقده نائب محافظ طرطوس السيد "سامي الزخ" وأمين عام المحافظة والجهات المعنية والوصائية من حرفيين وغيرهم، وذلك بعد تلك الحادثة التي أوجعت القلوب.

وكذلك تم الاتفاق على إعداد برنامج تنفيذي لإعادة افتتاح السوق بإشراف عضو المكتب التنفيذي ومديرة التنمية المحلية، وحصر احتياجات الحرفيين وتلبيتها بخطة تشاركية، وتفعيل دور هيئة المشروعات الصغيرة في تمويل المشاريع الحرفية.

حيث أكد نائب المحافظ على دور التنمية المحلية في قيادة المشروع وتنسيق الجهات المعنية وإعداد برنامج عمل متكامل.

الخصخصة الاقتصادية السورية..
هل هي تجربة فريدة أم مجرد تجاهل لآلام السوريين؟

عملية الخصخصة بحد ذاتها ليست جريمة أو عيبا أو حراما، بل هي أحد أساليب تحسين أداء مؤسسات وشركات القطاع العام عن طريق نقل الإدارة إلى متعهد من القطاع الخاص وبقاء الملكية للدولة.

المراهقة الاقتصادية الحالية

في سورية، تروج الحكومة الانتقالية للخصخصة بطريقة غريبة. إنها فوضى تامة، وأقرب إلى لعبة المراهقين. هذا هو حكمنا البديهي على ما يتم ممارسته او ما يتم تداوله في الحكومة الانتقالية بشأن الخصخصة. فهو الوصف جزء منه عاطفة غير منضبطة، وجزء منه معلومات منقوصة، وجزء منه تصرف مظهري وقتي كما يتصرف المراهق لجذب انتباه بنت الجيران الحلوة.

لقد كثرت في الآونة الأخيرة التصريحات الرسمية لمسؤولين عن نية الحكومة الانتقالية في تخصيص قطاع ما هنا وهناك. وهذه التصريحات ليست عبثية وانما تنبع من حقيقة واحدة أن النية المبيتة لدى الحكومة هي فعلا خصخصة اقتصاد سورية بالكامل بدون اعلام السوريين.

جس النبض
سياسة حكومية

وبقناعتي هذه التصريحات المتناثرة ليست الا رأس جبل الجليد الذي ينبئ عن خطة سرية حقيقية للخصخصة في سورية، دون الإعلان الحكومي الرسمي عن برنامج الخصخصة ذاك. او دون تسمية القطاعات والمؤسسات العامة المستهدفة. ولان الحكومة غير واثقة من توجهها، فانا تمارس سياسة جس نبض الشعب السوري. اولا وعن مدى قبوله التسريبات المعلنة حول خطوات خصخصة هنا وأخرى هناك مما يربك المتابع. ولا نعلم ان كانت هذه هي سياسة الحكومة الانتقالية حقا. والشك انها فعلا كذلك. ام انها فقاعات اعلامية ومبادرات منفردة لمسؤولين أقوياء داخل السلطة.

كارثة خصخصة الكهرباء

وهذه اكبر مجزرة اقتصادية بدأت ترتكب بحق الفقراء الذين هم غالبية السوريين. فقد أعلنت الحكومة عن مشاريع ضخمة مع مستثمرين في قطاع الكهرباء. وهذه تعني ضمنا خصخصة فعلية لكل نشاط جديد في الكهرباء.

والدليل ان الحكومة لا تعرف كيف تقيس ردة الفعل على تسعيرة الكهرباء المبالغ بها بحسب فقر السوريين. اذ رغم أن الشعب بالإجماع رفض هذه التسعيرة الا ان الحكومة قد أصمت اذانها تماما ولم تسمع حتى المظاهرات المنددة في ساحة يوسف العظمة. وإذا استمرت الحكومة بعنادها فمن غير المستبعد تحول نحو 50% من المشتركين الى الطاقة البديلة بعيدا عن كهرباء الحكومة في غضون سنتين على الأكثر. عندها ستكون الخسارة في قطاع الكهرباء مضاعفة، حتى لو تم تخصيصه بالكامل.

خصخصة خدمات
النفط والتوزيع

كانت حكومة حافظ تخبر السوريين حينها ان النفط في ايدي "امينة" . ولم يعرف احد من هي امينة ولا لونها ولا موطنها.
بعد انسحاب ميليشيات الأكراد من معظم مناطق المنطقة الشرقية، وتحرير حقول النفط في دير الزور ظهرت نزعة حكومية غير معلنة بتخصيص خدمات النفط إنتاجا وتوزيعا وتسويقا من قبل شركات خاصة مملوكة لأفراد من السلطة او تعمل بمثابة وكيل لهم. ولا يعرف أحد من السوريين وخاصة أبناء دير الزور نوع وطبيعة هؤلاء المقاولين السريين.
والحديث عن النفط ودير الزور ذو شجون وآلام لا يمكن التوسع بها هنا.

خصخصة
المشافي العامة

خرج علينا احد المسؤولين الكبار بتصريح مفاده ان الحكومة سوف تقوم بخصخصة نحو 71 مستشفى حكوميا، وتكليف شركات استثمارية تركية بإدارة هذه المستشفيات من اجل تحسين أدائها. وكلمة تحسين أدائها هي كلمة حق اريد بها باطل (أريد بها التمهيد للخصخصة). والمستشفيات العامة تحظى بالدعم والرعاية في أكثر الدولة رأسمالية وليبرالية لأنها مؤسسات خدمات عامة منخفضة التكلفة او مجانية موجهة لمساعدة الفقراء. ولم يخرج مسؤول مهم ينفي هذه الخطة او هذا التوجه وانما تركت مهمة الشرح والنفي للذباب الالكتروني ليفسر الأمر بغموض جديد، رغم ضجة الشعب كافة ضد هذا التوجه.
ولا يوجد بلد في العالم قد فكّر في خصخصة المستشفيات الحكومية إلا في البلاد التي ينخرها الفساد مثل روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد شرعت الحكومة الروسية حينها ببيع كل شيء للمافيات الفاسدة. وخلال سنين قليلة انهارت الصحة العامة. وظهر عشرات المليارديرات الاثرياء جدا من فراغ ومن سرقة الأموال العامة.

خصخصة مؤسسات
وزارة الصناعة

هذ هي الجريمة المنسية. لقد تعرضت مؤسسات وشركات وزارة الصناعة وهي بالعشرات الى حالة غريبة من الخصخصة من الإهمال الشديد، والنسيان، والتوزيع العشوائي لأصول عدد من الشركات لصالح افراد وشركات خاصة بصورة غامضة. وهذه الشركات العامة تملك اصول عقارية ثمينة تغري الفاسدين. اذا لم يكن هنالك قانون ينظم الخصخصة عن طريق نقل الإدارة الى القطاع الخاص فإن أموال الدولة تكون قد نهبت وضاعت.

خصخصة
مؤسسات التجارة

هنالك خطط غير معلنة حول شركات المؤسسة "الاستهلاكية السورية" بتحويلها من مؤسسات حكومية تساعد على توفير سلع استهلاكية بأسعار التكلفة او أسعار منخفضة إلى شركات خاصة تتاجر بذات السوق. والاشاعات تقول بان الحكومة ستقوم بتكليف شركات خاصة بتطوير أداء فروع المؤسسة التي تتجاوز 100 فرعا. وبكلمة أدق فإن المؤسسة الاستهلاكية ستكون شركة قطاع خاص في مجال البيع بالتجزئة والجملة. اي انها ستكون مثل أي شركة خاصة يهمها الربح اولا وليس تقديم سلع رخيصة للأسر الفقيرة.
وهنالك الكثير من المؤسسات والشركات الحكومية الكبيرة الصغيرة وفي قطاعات مثل الزراعة، تباد في الظلام بل سحقت حتى بدون علم حراسها.

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

زبدة الكلام

أيها الحكومة الانتقالية الموقرة: توقفي عن التلاعب بأموال السوريين. نطالب بوقف كل محاولات الخصخصة.
نعم. وقف تام للخصخصة حتى يتشكل مجلس نواب ديمقراطي حر ونزيه يشرع ويراقب هذه الخصخصة السورية "الفريدة" والغريبة في نوعها. هل يعقل ان يقوم مسؤول تنفيذي لوحده بتقرير مصير دولة كاملة دون رقيب او حسيب. هذه سمها ما تشاء، ولكنها ليست خصخصة حتى على الطريقة الامريكية.
على الحكومة الانتقالية ان تعلن وقفا تاما شاملاً لكل الخطوات والإجراءات التي تمس سلامة الممتلكات العامة والأصول الحكومية. أي وقف كل أنواع الخصخصة. ثم وضع برنامج خصخصة عام واضح وصريح وأن يعرض على الشعب لإقراره وإنشاء جهة عامة للإشراف عليه وتقييم ومتابعة أي إجراء للخصخصة حفاظاً على أصول الدولة ومصالح الناس والنزاهة الاقتصادية.

إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

دراسة في السيناريوهات المستقبلية «8»

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

بقلم جمال حمّور

الشرعية المؤسسية: السلطة الانتقالية الحالية تعتمد على هياكل إدارية متجددة، لكنها لم تثبت بعد كلياً قدرتها على إدارة مفاوضات دولية معقدة. فالمؤسسات السورية، رغم جهود إعادة البناء، ما تزال تواجه فجوات في الخبرات الدبلوماسية والقانونية والتفاوضية، خصوصاً في الملفات المتعلقة بالسلام والتعويضات الإقليمية. هذا يضع سقفاً عملياً أمام توقيع اتفاقيات كبرى دون دعم فني واستشاري دولي.

الشرعية الإقليمية والدولية: الانفتاح على القوى الإقليمية والدولية بعد سقوط النظام يعطي الرئيس الشرع هامشاً للمناورة، لكنه أيضاً يفرض التزامات ضمنية وقيوداً جيوسياسية. فروسيا، التي غيرت موقفها جزئياً، وتركيا، لن تسمحا لأي اتفاقيات بدون ضمانات لمصالحهما، وإسرائيل ستظل حذرة للغاية تجاه أي خطوة غير مدعومة بغطاء إقليمي شامل.

المرحلة الانتقالية: هذه المرحلة تمنح الحكومة مرونة نسبية، إذ يمكن اعتماد حلول مرحلية أو اتفاقيات أمنية محدودة قبل التوجه نحو اتفاق شامل. لكن المرونة لا تعني الحرية المطلقة؛ فهي محكومة بـ توازنات القوى الداخلية، الرأي العام، وضغوط المجتمع الدولي. أي خطوة سريعة وغير محسوبة قد تُفقد الحكومة الجديد مصداقيتها وتضعف وضعها التفاوضي لاحقاً.

من هنا يظهر أن القدرة على توقيع اتفاقيات كبرى مرتبطة مباشرة بمقدار الشرعية المكتسبة داخلياً وخارجياً، ومدى قدرتها على إدارة الانتقال السياسي بعقلانية وبراغماتية. فعلى سبيل المثال، توقيع اتفاق أمني محدود مع إسرائيل، مثل تبادل معلومات استخباراتية أو مراقبة حدودية مشتركة، ممكن نسبياً في هذه المرحلة، بينما توقيع اتفاق سلام شامل اقتصادي وتجاري مع اسرائيل سيواجه عراقيل داخلية كبرى ما لم يُبنى على مراحل مدروسة، وتوازيها حملة توعية وطنية لتوضيح المكاسب والمخاطر.

وبذلك، يمكن القول إن الشرعية السياسية في سوريا بعد 2024 هي عامل تمكين وقيود في الوقت نفسه: تمكّن الحكومة من الانفتاح الدبلوماسي والتحرك على الساحة الدولية.

تقيدها بضرورة الحفاظ على توافق داخلي وطني يضمن دعم الشعب والمكونات الاجتماعية المختلفة.

الاستنتاج المنطقي هو أن أي اتفاقية كبرى، سواء سلام شامل أو اتفاق مرحلي، لا يمكن أن تتحقق إلا عبر مراحل متدرجة، تمهيد شعبي وسياسي، وضمان توازن المصالح الداخلية والإقليمية.

التوازن الإقليمي الجديد

دخلت سوريا مرحلة إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية، التي لم تعد تتعلق فقط بالقوى التقليدية مثل روسيا وإيران، بل أصبحت تشمل مزيجاً من التحولات الجديدة، التحالفات المفاجئة، والفرص المتاحة للسعودية وتركيا وإسرائيل. هذه التغيرات تؤثر مباشرة على قدرة دمشق على تحقيق استقرار داخلي وخارجي، وعلى إمكانية توقيع اتفاقيات استراتيجية مستقبلية.

1. خروج إيران من المعادلة المباشرة

إن انسحاب إيران من سوريا بعد 2024، سواء جزئياً أو كاملاً، أعطى دمشق مساحة أكبر للتحرك السياسي والاستراتيجي. هذا الفراغ ألقى على الحكومة السورية مسؤولية بناء قوة عسكرية وأمنية مستقلة قادرة على حماية الحدود والمصالح الوطنية، قبل التفكير بأي اتفاقيات كبرى.

الخروج الإيراني جعل من الواضح أن سوريا لم تعد منطقة نفوذ لطهران، وبالتالي أي اتفاق أمني أو اقتصادي مع إسرائيل سيكون أكثر قبولا دولياً، لكنه يتطلب إعادة رسم التحالفات الإقليمية بشكل حذر لتجنب أي انزلاق نحو صراع غير مرغوب فيه.

2. تحوّل الموقف الروسي

روسيا، التي لعبت دوراً استراتيجياً خلال الحرب السورية السابقة، غيرت موقفها بعد سقوط النظام السابق، من الاحتواء والدعم المباشر إلى موقف أكثر حذراً وواقعية، مع ترك مساحة أكبر للشرع للتحرك السياسي والدبلوماسي. هذا التحوّل يُتيح لدمشق فرصة المناورة بين القوى الكبرى، خصوصاً في الملفات الاقتصادية والاستثمارية، دون الاعتماد الكامل على موسكو.

لكن التحول الروسي يحمل أيضاً عوامل ضغط: فروسيا لن تسمح لأي تحالف إقليمي جديد بأن يضر بمصالحها، وبالتالي أي اتفاق سلام أو تعاون أمني مع إسرائيل يجب أن يُنسق مع موسكو لضمان عدم التصادم مع مصالحها في البحر المتوسط وسوريا الغربية.

3. تركيا كلاعب فاعل

منذ بداية الثورة السورية، لم تغب تركيا عن المشهد الإقليمي لحظة واحدة، بل كانت أحد أبرز الفاعلين في مسار الصراع ثم في مرحلة ما بعده. وبعد 2024، لم يكن دخولها جديداً بل إعادة تموضع لدورها في ضوء التحولات الكبرى داخل سوريا وسقوط النظام السابق.

تركيا ما زالت ترى في الشمال السوري مجالاً حيوياً لأمنها القومي، لكنها باتت اليوم أكثر انخراطاً في ترتيبات سياسية واقتصادية تهدف إلى ضمان حدود مستقرة وتوازن نفوذها مع موسكو ودمشق.

ورغم أن بعض التقديرات الغربية أشارت إلى احتمال أن تلعب أنقرة دور "وسيط" في أي حوار سوري–إسرائيلي، فإن الواقع يُظهر أن تركيا تتنافس مع إسرائيل أكثر مما تتكامل معها في الملف السوري، سواء من حيث النفوذ الأمني أو موقعها الجغرافي والسياسي في الإقليم.

«يتبع»

الاختلاف والاعتراف

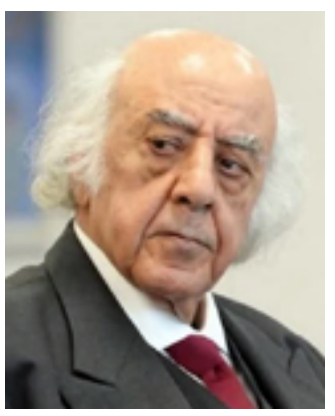

أحمد نسيم برقاوي

ينزع العقل البشري إلى التجريد والتعميم، دون أن يحسب حساب النتائج المترتبة على التجريد والتعميم أو على تلقي الأشياء في كليتها. المفهوم - رمز الكلية - نوع من التحديد المطلق أو شبه المطلق. لكن الإنسان لا يستطيع أن يمتلكَ العالم نظريّاً خارج التحديد - المفهوم. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنّ الكلي - المفهوم - يخفي الواقعي المتعدد. هذا يعني أنّ أساس النزعة الهوياتية يقوم أصلاً في الوصول إلى المفهوم الذي ينطوي بالضرورة على تحديده، فالتعريف هوية. وإذا كانت المعرفة تمر عبر الهوية أساساً، فإنّ المعيش هو الكثير والمتعدد والمختلف. فالذات بوصفها مفهوماً ومعرفةً الأنا في الانتقال إلى الفعل، هي مجردة. والمجرد لا وجود له إلا في الذهن. ولهذا أقمنا عدداً من التمايزات بين الذوات.

حين يجري الحديث عن الذات، فإنّ الحديث يجري عن البشر، البشر وحدهم حقل الاختلاف الموعى به وغير الموعى.

إذاً القول بوجود الاختلاف ليس اكتشافاً ولا كشفاً، وليس وجوده مشكلة في حد ذاتها.

المشكلة في نزعة العداء للاختلاف، ليست المشكلة في إنكار التحديد والمفهوم، المشكلة في النظر التقويمي الإيجابي للتشابه ضد الاختلاف.

إنّ الحديث عن الإنسان الكلي ليس حديثاً عن الإنسان الواقعي. وينبغي ألا ينسينا الدفاع عن الحرية أنّنا ندافع عن الأحرار الذي يتنفسون. وقس على ذلك.

الذات هي حقل الاختلاف الإنساني - السياسي - الفكري - الاجتماعي - الطبقي - القومي - الديني - الثقافي - الغائي - الرغبوي - المصلحي.

لا وجود للإنسان - والحالة هذه - إلا متعيناً. الذات هي التعين المتنوع والمختلف للإنسان.

ألم نقل إنّ الذات إمكانية دائمة، إذاً الذات إمكانية اختلاف دائمة، اختلاف داخل الذات، واختلاف عن الذات الأخرى. ويبدو لي أنّ سيطرة المفهوم - أي مفهوم - قد ولد عادة سيئة ألا وهي أنّ البشر لا يطيقون الاختلاف فينزعون نحو التشابه. ولهذا هناك الشاذ والمنحرف والمنبوذ والمحرف والمزيف واللاسوي. أحكام القيمة هذه مديح للتشابه، مديح للكتلة ضد الفرد، وما العنف إلا بفضل الاختلاف ورفضه والسعي نحو اكتشافه، إذ لا يمكن القضاء على الاختلاف دون العنف. وقبل أن نمضي في تحليل الاختلاف نؤكد مرة أخرى أنّ الاختلاف - مفهوماً مجرداً - هو نوع من إيجاد التماثل والتشابه بين الاختلافات. إنّ لعبة اللغة هذه لا محيد عنها أبداً.

لأنّ مفهوم الاختلاف - شئنا أم أبينا - مفهوم يوحد المتعدد والمختلف هذه المفارقة الغريبة تدل على عادات الكلام، ولغة التفكير وسطوة المفهوم، أعود إلى الاختلاف تعيناً أنطولوجيّاً للذات.

وإذا كان المفهوم يوحد، فإنّه بدوره يشير إلى المتعدد. الذات – ذوات، والحرية حريات، والعقيدة عقائد، والاختيار اختيارات، وهكذا.

الاختلاف-إذاً- تعدد، تضاد، تناقض، تمايز. أصل الاختلاف وفصله قائم في كون الذات - كما قلنا - إمكانية دائمة، الذات إمكانية يعني أنّ الذات تاريخ، الذات تاريخ إذاً الذات تحولات.

إذا كان أصل الاختلاف وفصله يعودان إلى كون الذات إمكانية، فإنّ الاختلافات المتعينة متفاوتة من حيث الأهمية العملية وأثرها في السلوك. وليس باستطاعتنا أن نحدد الاختلافات الواقعة بمجملها، إذ أنّ المشكلة تكمن في ما هو قابل للقهر والاستبداد، في ما هو قابل للانفجار والصراع، في ما هو قابل ليؤسس العنف المتبادل، في ما هو قابل للاعتراف باعتباره شرطاً ضروريّاً للعيش المشترك والأمان.

أتوقف عند مسألة في غاية الخطورة المتعلقة بالعيش، وهي الاختلاف نفياً.

الاختلاف نفياً وصول تحديد الاختلاف أصلاً للصراع، وهذا أمر غير ممكن دون الوعي بالاختلاف بوصفه يقود إلى الصراع، وبالتالي الاختلاف- نفياً- وعي بالاختلاف نفياً.

والاختلاف نفياً ليس نزعاً للحق في التعبير عن الاختلاف فقط، وإنّما القبول بأمر: كُنْ.

فالطبقة مفهوم يشير إلى جماعةً من الناس ذات علاقة بالعمل وإنتاج الخيرات المادية وامتلاك الثروة، مع كل ما يترتب على ذلك من عادات سلوك وأنماط وعي. فالاختلاف الطبقي بهذا المعنى مؤسس تاريخياً.

وولّد التأسيس التاريخي للاختلاف الطبقي تأسيساً معرفيّاً وأيديولوجيّاً.

ولّد الاختلاف الطبقي لدى ماركس فكرة الصراع الطبقي باعتباره محركاً للتاريخ، وعند أوين ولّد تصوراً لمدينة فاضلة تحقق العدالة والشيوعية، وعند رولز رويس قولاً في الإنصاف، وعند أفراد الطبقة وعياً نقابيّاً...

الطبقة مؤسسة معرفيّاً وأيديولوجيّاً تأسيساً يعكس موقعها من الإنتاج وامتلاك الثروة يعني البحث عن اكتشاف داخل أفراد الطبقة، فيولد مفهوم الكتلة، والكتلة توحي مباشرة بأنّي أمام جسم أصم.

الرأسمالية تولد رأسماليين، طبقة، الرأسماليون كتلة ألغت الرأسمالي الفرد، التشابه ألغى الاختلاف الواقعي بين الذوات ولم يلتفت إلى المعيش.

فإن تركنا جانباً تحليل ماركس الاقتصادي - التاريخي، وفكرنا فيما يريده على مستوى الاختلاف بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، فإنّ فصل القول عنده هو الآتي: الرأسمالية لا تستطيع البقاء حية دون الطبقة العاملة. لكن الطبقة العاملة باستطاعتها أن تبقى حية دون الرأسمالية. الرأسماليون لا يستطيعون البقاء دون استغلال طبقي واضطهاد للطبقة العاملة. الطبقة العاملة لا تستطيع العيش دون التخلص من هذا الاضطهاد وهذا الاستغلال.

ها نحن هنا أمام التناقض، ولكن لسنا أبداً أمام تركيب حدين من الاختلاف. فالحل المنشود للتناقض عند ماركس وأخلافه هو نفي الطبقة الرأسمالية نفياً كاملاً واقتلاعها من الوجود. في التجربة نفيت الطبقة الرأسمالية من الوجود في دول المنظومة الاشتراكية، وولدت الدولة التي تقوم بدور الرأسمالي المنفي نفياً وجودياً.

ماذا تنفع نقابة عمال في دولة تنظر إلى نفسها دولة العمال؟ وأن لا تناقض بين الطبقة العاملة ودولة الطبقة العاملة على المستوى الرأسمالي الجديد؟ لم تعد أشكال التنظيم والتعبير عاكسة للاختلاف بل للتشابه - للموت.

فيما الرأسمالية ليست مجرد رأسماليين يستغلون عمل الطبقة العاملة ويراكمون الثروة عن طريق فضل القيمة ويعيدون إنتاج الرأسمال عبر السلعة، إنّها طبقة تلقي بظلها على المجتمع ككل حيث نزوعها نحو الربح يحملها على أن تخلق حاجات دائمة تصل حد تحول الحاجة الكمالية إلى حاجة ضرورية، إنّها باحتكارها الثروة تنفي حق المجتمع والحق في التعبير عن الاختلاف بوصفه صراعاً.

والطبقة العاملة بدورها تعيش ضغط الحاجة إلى البقاء، فتبيع قوة عملها صاغرة.

الآن هل تنفي الطبقة - مفهوماً - الاختلاف داخل أفراد هذه الطبقة؟

الجواب لا أبداً، وهنا بالذات نقع على خطورة التفكير الشمولي الذي يسنده المفهوم. فالذات ليست هي الطبقة وليست هي الكتلة، الطبقة كتلة، الجمهور كتلة، الذات تتحرر من الكتلة. الكتلة صماء متشابهة، الذات رمز الاختلاف، فليس هناك من ذات تشبه أخرى.

الذات - بصورة لا واعية - تنفي الكتلة، وتعمل الكتلة كذلك على نفي الذات. كل كتلة هي في حقيقتها نفي للذات عبر العنف الهوياتي.

الحزب السياسي - مثلاً - كتلة، وتطلب من المنتسب إليه أن يكون كتلة جزئية داخل الكتلة الكلية ومشابهة للكتلة الصماء، لأنّ جميع الكتل نازعة دائماً لتأكيد التشابه.

من هنا نفهم لماذا لم يستطع أكثر المفكرين - الفلاسفة والأدباء والفنانون- البقاء في الأحزاب الشمولية التي انتسبت إليها في فترة الشباب. وإذا كان المجتمع - التاريخ قد قلل من خطورة الكتلة البشرية بنوع من الانتساب الحر للأحزاب وهيئات المجتمع المدني بإظهار الحق في الاختلاف، وتأكيد الاختلاف بتأكيد حق الحرية في التعبير، فإنّ الانتماء إلى الكتلة، بدءاً بالنقابه وانتهاءً بالأمة، ما زال يشكل خطورة على الاختلاف، ولاسيما حين يجري التعبير ضد الاختلاف- أيديولوجيّاً.

ويشير فعل الأمر "كن" هذا إلى إلزام أن تكون "ك" قل كما تقول الكتلة، كما تكون الكتلة. وبعدها تقول الكتلة للجميع كونوا مثلي، ومن ليس مثلي ليس له حق الكينونة.

الحق في الاختلاف ليس مجرد الحق في التنظيم، ليس الحق في الانتساب الطوعي لهذا الحزب أو ذاك، لهذه الجمعية أو تلك، ليس مجرد الحق في اختيار الهيئة الحاكمة أو الحق في الاعتقاد.

الاختلاف هو الاعتراف بالذات بلا هوية. الذات التي تختلف عن نفسها دائماً وعن الآخر، وتعبر عن هذا الاختلاف في حقل الحرية، الحرية بارتباط بالاعتراف بالذات.

والاعتراف بالذات أهم شرط - كما بينّا - لتحقيق الاختلاف في الحياة، ولا معنى للاعتراف إلا باعتباره اعترافاً بالمختلف. فلا يكون اعتراف اعترافاً با لمتشا به.

ولأنّ الاختلاف أساس سيرة الحياة - مهما كانت هذه السيرة فقيرة - فإنّه ما من سيرة حياة مشابهة لسيرة أخرى. وسيرة الحياة نفسها - سيرة الاختلاف، سيرة الكتابة سيرة الاختلاف، سيرة الحب سيرة الاختلاف، وهكذا.

وإذا قلنا أن لا اعتراف في تشابه خارجي، فهذا لا يعني أنّ هناك تشابهاً بين البشر، بل لا وجود للتشابه أصلاً إلا على سيل التشبيه، إلا إذا رسمنا مثلثين بقياس الأضلاع نفسها والزوايا نفسها، وهذا يكون تدخلاً إراديّاً ليس إلا.

وتأكيد الاختلاف تأكيد خطورة منع التفكير، لأنّ أس المشكلة في قتل الاختلاف ومحاولة التخلص منه في منع التفكير، والاعتداء على التفكير، وبالتالي الاعتداء على اللغة، قتل الاختلاف وإشاعة للصمت .

اتحاد الكتاب العرب
والمسافات الفاصلة بين المكتوب وما تحقق

محمد الحفري

نتطرق في هذه المادة إلى وثيقة التفاهم التي أبرمت بتاريخ 14/ 4/ 2025م بشأن مستقبل اتحاد الكتاب العرب، وهي نتيجة التوافق بين الكيانات الثقافية السورية في الداخل والخارج مع اتحاد الكتاب العرب بعد حوار طويل ومعمق، وقد ورد فيها بعد المقدمة أن هذا التوافق لا يغني عن الانتخابات التي يجب إنجازها بعد عام، وهاهو العام قد مضى من دون أن يبادر رئيس لجنة تسيير الأعمال في اتحاد الكتاب العرب الإعلان عن موعد المؤتمر الذي ينتخب فيه الأعضاء قيادتهم الجديدة كما العادة والتي تقرر مستقبل تلك المؤسسة وما تريد فعله من أعمال ونشاطات، والاتفاق الذي يؤكد على عقد المؤتمر لا يعطي اللجنة المكلفة الحق باتخاذ قرارات تمس جوهر المؤسسة، لأن تسيير الأعمال يعني عدم التوقف عن الإنجاز والعمل ريثما يعقد المؤتمر، وهذا ما يجب أن يكون حتى لو اتجهنا نحو المحاكم والقضاء والأمر مرتبط في النهاية بحقوق مالية ومعنوية أيضاً لأعضاء تلك المؤسسة الثقافية.

ومما جاء في الاتفاق أو الوثيقة المذكورة: عدم إقصاء الكفاءات وعدها معياراً أساسياً والالتزام بالقوانين الناظمة للاتحاد، وإعادة من فصل سابقاً وتعزيز دور الثقافة في الوحدة الوطنية وبناء الإنسان، كما نصت أيضاً على ترسيخ حرية التعبير واستقلالية القرار الثقافي، وجعل الاتحاد منبراً للتعدد والحوار لا للهيمنة أو الإقصاء، والحفاظ على حقوق أعضاء اتحاد الكتاب العرب في المجال المعنوي والمادي.

تلك هي أبرز النقاط التي ضمتها الوثيقة، لنسأل بعد ذلك هل طبقت لجنة تسيير الأعمال الثانية ما كتب فيها على أرض الواقع؟ هل أصبح الاتحاد منبراً للتعدد والحوار ومن يمر قربه في عز النهار يظن أن البناء قد هجر من ساكنيه وقد كان من قبل مثل خلية نحل لا تهدأ ولا تتوقف أبداً ؟ هل حافظ على حقوق الأعضاء؟ وهل سعى من أجل الوحدة الوطنية، أم كرس الانقسام وجعله واضحاً مثل عين الشمس؟ وهل رسخ بالفعل حرية التعبير ونحن نراه تارة يريد إحالة الأعضاء إلى لجنة الانضباط، وتارة أخرى يلوح بالتهديد بالعدالة الانتقالية كي يكمم الأفواه ويخوف بها من عاشوا داخل البلاد وتحت حكم الطغاة؟

في هذه العجالة لا يمكننا التطرق إلى جميع النقاط التي وردت في تلك الوثيقة ولا نستطيع تفنيد كل ما ورد فيها، لكننا فقط أردنا الإشارة إلى الفوارق والمسافات الشاسعة بين ما كتب وبين ما حدث على أرض الواقع ونحن هنا نتحدث عن منظومة عمل مؤسساتي وليس عن أشخاص يتبدلون ويتلونون ويتسلمون هذا المنصب أو ذاك، ونرى الأمل لم يندمل حتى هذه اللحظة، والكلمة الطيبة يمكن أن تصير ولو مجازاً سفيراً للمحبة ومن أهم مفاتيح الأبواب المغلقة، وهي من تجعل القلوب الكبيرة تتآلف وتتعانق من جديد، ونظن أن الوقت لا يزال متاحاً أمام لم الشمل بالتشاور والنصيحة لتكون بديلاً عن القرارات الفردية وتهميش الآخر، وأخيراً يجب التأكيد أن هذه الوثيقة قد وقع عليها كل من السادة مع حفظ الألقاب « محمد طه العثمان - محمود عساف - محمد الحوراني - محمد سعيد العتيق - محمد صارم - رياض طبرة - مروة حلاوة - توفيق أحمد» وننوه أخيراً أن الأمانة العامة لاتحاد الكتاب العرب في القاهرة قد أكدت ضرورة عقد المؤتمر لانتخاب رئيس ومكتب تنفيذي جديد في سوريا كي لا يتم تجميد عضويتها، ولحديثنا بقية بالتأكيد.

نقش على حجر

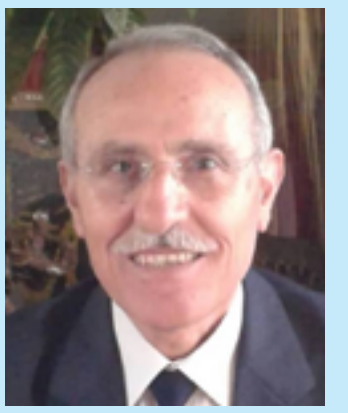

زيدان عبد الملك

إلى أين تذهب؟ قالها بود، تعالَ معي، ودون أن يترك لي وقتاً للإجابة أمسك بيدي هيّا نحضر احتفال تخرّج ابنتي. لم تنقضِ الساعة والنيّف عبثاً. وصلنا...، والفرحة ترتسم على الوجوه علا صوت المعرّف: درع التفوّق تمنحه الإدارة للخريجة المتميّزة «أمل محسن». صعدت إلى المنصة شابة بقوام ممشوق، ووجه صبوح، وشعر مسترسل ينسدل على الكتفين، وغرّة تغازل سيفين يحرسان عينين عسليتين، وشفتين كفلقتي حبّة كرز رسمهما فنان محترف. وسط تصفيق الحضور تسلّمت مكافأتها. انحنت تحيّة، ومشت إلى المنبر واثقة لتلقي كلمة رفاق الدراسة: رحّبت بالجميع، وأثنت على مدرسيها، والعاملين، والخريجات والخريجين، واستأذنت أن تحكي قصة ممرضة تخطو أولى خطواتها في دروب العمل الإنساني بشغف.

«لا أتذكّر أهلي إلّا لماماً، كنت طفلة صغيرة عندما اشتعلت البلاد من أقصى مشرقها إلى مغربها بأتون نزاعات حرقت الأخضر واليابس. إنّهما مازالا سحابة صيف تمرّ في خاطري، ولن تمحى من ذاكرتي تلك اللحظة التي سمعت فيها هدير طائرة قصفت العمارة. حدث حين كنت وأمّي عائدتين من الدكان فارتفع الغبار، وحجب الرؤية، وسدّ منافذ السماء، ولمّا انقشع شاهدناها كومة أنقاض تكدست فوق بعضها، ولم يكن أبي بين الناجين، وما فتئت صورته تسكن مخيّلتي...

نزحنا إلى مدينة مازالت آمنة، عشنا بها شهوراً في مدرسة آوت عشرات الأسر، ثمّ عمّ الخراب الأنحاء، وانتقلنا إلى قبو في حي قديم لا تزوره الشمس. مرضت والدتي، ونحل جسمها، وراحت تبصق دماً، ولم تطل أيامها فارتقت روحها إلى بارئها. أصبحت وحيدة أواجه قسوة حياة بائسة. تسوّلت اللقمة، ونمت على الأرصفة، وتحت الأدراج في مداخل البيوت، افترشت قطع الكرتون، وتوسّدت حذائي. عانيت من الحرّ والقرّ، ورافقت الكلاب والقطط الضالة، شاركتها نبش حاويات القمامة لأسكت قرقرة معدتي حتّى منّ عليّ القدر في ليلية باردة تكوّرت على نفسي، وأغمضت على رؤيا شاهدتُني ألعب مع أطفال فوق بساط عشب نضر. أيقظتني منها يدان حانيتان لأبوين ربّتا على كتفي، وحملاني إلى دارهما، وأغدقا عليّ عطفهما فعوّضاني حنان والدين قضيا مبكرَيْن في معمعة أحداث مؤلمة. اتّخذاني حفيدة مدللة في غياب أبنائهما المهاجرين، وما شعرت منذ ذلك اليوم بأنّي غريبة. أدخلاني المدرسةَ، وتابعاني وشجعاني فتفوّقت خلال سنواتي كلّها وبززت أقراني في الشهادة الثانوية، وتحقق أملي بالانتساب إلى كلية التمريض التي تقت إليها، ونلت شرف الدراسة فيها، والوجود بينكم الآن».

شكراً لكم تلبية الدعوة، والامتنان لمن أخذ بيدنا طوال السنوات لنلج أبواب العلم والمعرفة، وأعدّنا للمضي في شعاب المستقبل واثقات وواثقين.

وخاطبتْ كهلين في الصف الأول: جدّيّ العزيزين تفضلا إلى هنا، تقدمت خطوتين، قبّلت رأسيهما وضمتهما، رفعت جائزتها عالياً، وصدحت: لن أنسى ذاك الدَّيْن الذي يطوّق عنقي ما حييت - أشارت نحوهما - والفضل كلّه لمن رعياني، وسهرا الليالي معي، وشاركاني حلمي، وإنّي لأفخر وأرفع رأسي اعتزازاً بهما، فلولاهما لم أنجز ما طمحت إليه. وتوجّهت نحوهما: أستميحكما، أنتما وحدكما عائلتي، وهذا الدّرع ليس من حقي، إنّه ثمرة جهدكما وحدبكما، وأرجو أن تتقبلاه...

لا ناصح البركة

إعلانات «شقة للإيجار» مكتوب تحتها «للجادّين فقط»! الإعلانات تُسعَّر بالدولار والدفع لستة أشهر أو سنة سلف. المالكين صاروا يعاملونا كأننا مستأجرين في فندق خمس نجوم... بس بدون النجوم وبدون الفطور. وأحسن ما في الموضوع؟ إنو في قرار حكومي «بتنظيم الإيجارات»... يعني القرار موجود، والإيجار عم يزيد، والقرار لسة نايم. آخر مرة سألت صاحب إحدى الشقق، وكان قد روى لي كيف عانى من لعنة الأجار واستغلال المؤجر له ع الطالع والنازلة، قبل أن يعطيه الله ويخفض السعر شوي. فجاوبني: «أستاذ، الله وكيلك الموضوع متعلق بصاحب المكتب العقاري. هو يخبرني ألا أؤجر إلا بالسعر الذي يضعه ضماناً لأخذ أكبر عمولة ممكنة، ولذلك أطاوعه ولا أذهب لغيره، لأنو بالنهاية اكتشفت أنو كلون متفقين ع المؤجر والمستأجر».

فقلت له: «لكنّك صاحب الملك وبإمكانك عمل ذلك بدون وسيط وبنور الله». فقال: «أستاذ، لا أحب أن أضع نفسي في موقع مفاوضات أو إحراج. بعدين، عندما تأتيك أجرة مرتبة بدون وجع راس...» ما رح تقول لا».

إزدواجية

أقف أحياناً عند تفسير حالة الازدواجية التي يعيشها مجتمعنا. فهو من جهة يحاول الاحتماء خلف قواعد وأعراف المثالية والاستقامة ليستخدمها كعصا غليظة في وجه المتمردين من أبنائه الذين يصفهم بالزعران ويحتاجون لتأديب. في حين أن المأدّب من أبنائه، فيما لو انتهج سلوكاً قويماً خلال تبوئه مركزاً مهماً ولم يتوسط لأحد ولم يرتشِ ولم يحابِ ولم يدعم المقربين منه، وأنهى مسيرة حياته المهنية على راتب التقاعد بعكس المأمول منه، فإنهم يطلقون عليه «غشيم». وإذا ما هبش وانكشف أمره، تظهر الشماتة من مجتمعه، وأبسط كلمة: «خرجه الله لا يقيمه».

بالواجهة

المواطن السوري صار هو البضاعة الوحيدة اللي ما عاد إلها سعر... كون خلصت صلاحيتها من كتر الضغط. تسأل عن سعر الفروج، يجيبك البائع: «لا تسأل... احسِب». ساعتها تشعر أنك تقدّم امتحان رياضيات مو عم تشتري حاجيات الغداء. الأسعار ترتفع مثل دخان، لكن الفرق أن الدخان بيرجع ينزل... الأسعار لأ. ويقال لك: «الغلاء عالمي»... طيب ليش نحنا عالميين بس بالوجع؟ وبالنهاية... إذا ضلّ الوضع هيك، رح يصير المواطن هو اللي ينحط بالواجهة... مو البضاعة.

من تم ساكت

الفقير بيصحى من النوم يحلم بالخبز، يلاقيه حلم مؤجل. يروح يشتري بندورة، يلاقيها أغلى من الذهب. يضحك ويقول: حتى الجوع صار طبقي... والفقراء عم ياكلوا هوا من تم ساكت.

فهمتوا كيف؟

الحرية ليست أن تكسر الباب وتدخل، بل أن تطرق وتنتظر الرد. الفوضى تشبه لصاً يسرق النوم من العيون، بينما الحرية تشبه ضوءاً يوقظ الضمير. من يخلط بينهما، يظن أن الصراخ موسيقى وأن الفوضى ثورة.

كلام رصاص

نضال خليك

سنة أولى احتجاج

بعين باردة، وعلى عكس كثير من التوقعات، كنت أترقب ما سيجري يوم الجمعة 17 نيسان في ساحة المحافظة بدمشق بعد الدعوة لاعتصام تحت وسم #بدنا_نعيش. الفكرة بدت معيشية بحتة: الناس تريد حلولاً لأن «الوضع ما عاد يتحمّل». وكالعادة، انقسم السوريون بين مؤيد ومعارض، واشتعلت حملات التجييش، وهذا طبيعي ما دام الأمر تعبيراً عن الرأي، لكن غير الطبيعي أن يتحول إلى تخوين وتحريض، خاصة بعد أن تجاوز السوريون زمن الخوف وتكميم الأفواه. المطالب كانت معيشية وتمس الجميع، والحكومة تعاملت برويّة، إذ أمنت الاعتصام رغم ما رافقه من توتر وعنف لفظي وجسدي. ويُحسب للأمن العام محاولته تهدئة الموقف وفضّ الاشتباك الذي وقع مع مؤيدين للسلطة رأوا أن لهم حق الرد، لكنهم أخطأوا حين حاولوا قمع حرية الآخرين بطريقة فجة. مرّت القصة بأقل الأضرار، ولولا العقلاء لكانت انزلقت إلى ما لا يُحمد عقباه. وحتى لا نعود إلى مشهد «شارع مقابل شارع»، بات ضرورياً إقرار قانون للتظاهر يضمن حق الناس ويحميهم، ويحاسب المنظمين إذا خرجت الأمور عن أهدافها، كي لا يبقى كل طرف يبرر ويؤول. ورغم كل ما حدث، يبدو أن مناخ حرية التعبير بدأ يتشكل ببطء. فحرّيتك تنتهي عند حرية غيرك، ورأيك يُحترم ما دام طرحاً لا فرضاً. أما التشبيح والتخويف فمكانهما خارج هذا الزمن. نحن في السنة الأولى من الحرية... وعقبال التخرج بامتياز.

ع مهلكون شوي

كثير من المسؤولين، وفي ضوء المتابعة اليومية، يأخذون القرارات لدرجة تحسّهم عم يلحقوا باص. يا جماعة... القرار ليس سباقاً، القرار مسؤولية. السوق، الشغل، العلاقات... كلّن بدهن نفس طويل. التروي مو تأجيل، التروي صيانة للعقل. وبيقولوا: «اللي بيستعجل... بيستاهل يتعثر». والمفارقة؟ كلنا متعثرين. وبالنهاية... القرار اللي ما بيمشي عمهل، بيرجع يركض وراك متل فاتورة ما كنت متوقعها.

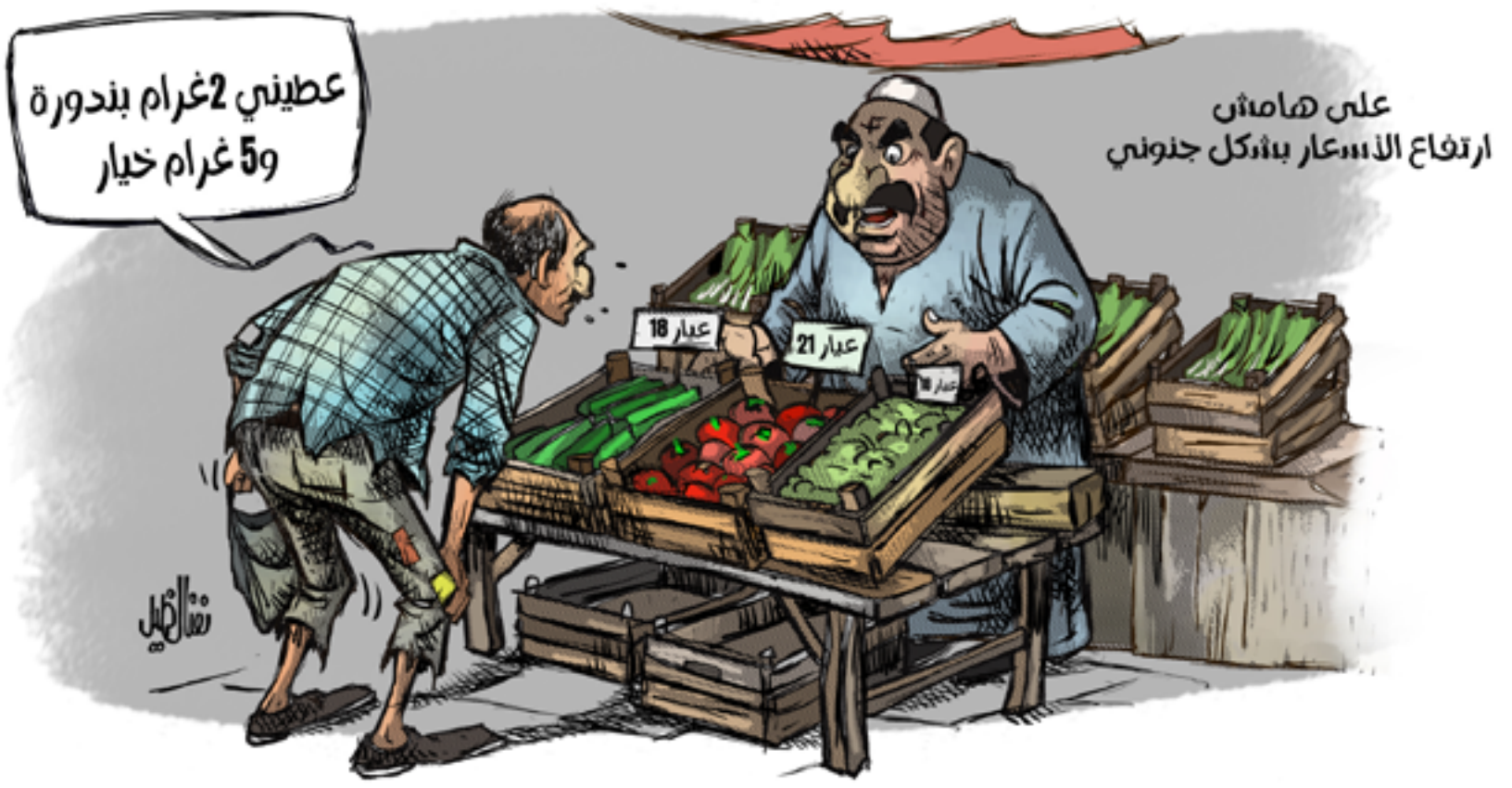

مكة للمفروشات

أسس المستثمر علي إسماعيل الخطيب معملاً لصناعة المطابخ والمفروشات والأثاث المنزلي في تركيا.
وبعد التحرير قرر نقل المنشأة إلى بلده سوريا، وبذلك تكون شركة مكة رائدة في هذا المجال.
منذ 15 عاماً افتتحنا معملاً في مدينة عدرا الصناعية وصالة عرض في محافظة حمص لبيع منتجاتنا «مفروشات وأثاث منزلي».

عنـــواننـــا: دمشق ـ عدرا الصناعية ـ القطاع الثالث ـ هندسية ـ معمل مكة للمفروشات ـ هاتف: 0998287142
حمص ـ السكن الجامعي نهاية شارع العشرين ـ هاتف: 0939889966 - 0996388880

نينار برس NINAR PRESS نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعـلام
رقـــم 420 تـاريـــخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

www.ninarpress.net
x.com/ninarpress
@ninarpress6281
facebook.com/ninarpress
t.me/ninar_press
+90 543 430 55 31
+ 963 981 43 46 20
ceo@ninarpress.net

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنيـــة | BEST PRESS | Tel. +963 11 22 68 100 | Mob. +963 9 33 678 100